AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/756
S/1995/953
15 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ٥٥ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الخمسون

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أنقل طيه رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة إلى سيادتكم من سعادة السيد عثمان أرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها الذي يحتوي على البيان الذي أدلى به سعادة السيد أتاي أ. راشيت، وزير الخارجية والدفاع في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، كوثيقة من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٥٥ من جدول الأعمال، وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين أ. سالم
السفير
الممثل الدائم

151195 151195 95-35694

مرفق

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من السيد عثمان أرتوغ

بالإشارة إلى الرسالة الموجهة إلى سيادتكم من ممثل القبارصة اليونانيين لدى الأمم المتحدة المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (A/50/730-S/1995/935)، بشأن الفرع الخاص بمسألة قبرص الوارد في البيان الختامي للمؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كارتاخينا، كولومبيا، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، يشرفني أن أرفق طيه نص بيان متصل بالموضوع أدلى به السيد أناي أ. راشيت، وزير الخارجية والدفاع في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة والتذييل الخاص بها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٥ من جدول الأعمال، وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان أرتوغ
ممثل
الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

تذييل

بيان السيد أتاي أ. راشيت وزير الخارجية والدفاع

إن الفقرة الخاصة بقبرص الواردة في الإعلان الذي صدر في ختام المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كارتاخينا، كولومبيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، إنما هي متحيزة تمام التحيز. فالقرارات التي تتخذ في غياب القبارصة الأتراك، الذين أكدت مساواتهم السياسية أيضا القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، ليست ملزمة للجمهورية التركية لقبرص الشمالية وشعبها. إن جمهورية قبرص التي أنشئت في ١٩٦٠، والتي شارك القبارصة الأتراك في إنشائها كشركاء، قد دمرت بقوة السلاح من أجل تحويل الجزيرة إلى مستعمرة يونانية، ولا وجود لحكومة مشتركة في قبرص تمثل الجزيرة بأكملها منذ أكثر من ٣٠ عاما. ولذا، فإن هذا النص، الذي أعد بصورة على أساس آراء الجانب القبرصي اليوناني وحده، لا يخدم سوى غرض واحد، هو تشويه الحقائق الخاصة بقبرص وتضليل الرأي العام العالمي.

وفي الإعلان المذكور، يساء عرض مسألة قبرص كمسألة "غزو"، ويتغاضى بالتالي عن حقيقة أن الجانب القبرصي اليوناني هو المسؤول عن تقسيم الجزيرة. وحقيقة الأمر هي أن القوات التركية، التي وضعت حدا للغزو اليوناني لقبرص وأنقذت قبرص من الاستعمار، إنما هي هنا بصورة قانونية. ولم تسفك دماء في قبرص منذ التدخل المشروع الذي قامت به تركيا وفقا لمعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠؛ إذ قبلت الطائفتان بحل وجود منطقتين؛ وقد تحقق بالفعل إنشاء هاتين المنطقتين.

ويبدو أيضا من الإعلان أن الجانب القبرصي اليوناني قد أمكنه استمالة حركة عدم الانحياز بحيث أدرج في النص، مقتطف من تقرير سابق للأوان مؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥، نشر في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة لا تزال جارية، وهو لا يعبر، على أي حال، تعبيرا صحيحا عن التطورات التي طرأت. ويتضح من ذلك أن الجانب القبرصي اليوناني يلجأ إلى أي خداع لتضليل الرأي العام العالمي. ومن الواضح تماما أي الجانبين قبل بمجموعة تدابير بناء الثقة وأيهما ألقي به جانبا، متجنبا طاولة التفاوض.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد عدة نقاط: إن الحل لمسألة قبرص يجب أن يسعى إليه من خلال المفاوضات بين الطائفتين على قدم المساواة. والتدخل الخارجي في عملية التفاوض سيلحق الضرر بها ولن يكون عنصرا مساعدا على إتمامها. ويتبين أيضا من التطورات الأخيرة أن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي يتهرب من طاولة المفاوضات وإن الجهود التي تبذل للزج بقضية قبرص في محافل أخرى، وفي هذه الحالة، لجعل حركة عدم الانحياز طرفا في القضية، إنما توضح أن الجانب القبرصي

اليوناني لا يريد المصالحة. وما الطلب الذي تقدم به من جانب واحد إلى الاتحاد الأوروبي إلا منفذ يتهرب منه الجانب القبرصي اليوناني من البحث عن حل تفاوضي.

وفي وقت يتوقع فيه أن تعمل حركة عدم الانحياز بشكل منصف وبناء ومسؤول على نحو أكبر في هذه المرحلة الحرجة من النزاع القبرصي، نرى أنهم لم يحققوا شيئا بهذا النوع من التدخل المتحيز في القضية، سوى دعم الموقف المتعنت للجانب القبرصي اليوناني. ومن الواضح أن اتباع نهج متحيز يتجاهل حقائق الواقع القبرصي، وبخاصة في الوقت الذي يحاول فيه الأمين العام للأمم المتحدة بث الحياة من جديد في العملية التفاوضية، لن يسهل البحث عن حل.

- - - - -